Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

03 Janvier 2012
03 يناير 2012

AL BAYANE

Le patrimoine oasien revisité par le CNDH

Richesses économiques, diversité ethnique, grandes potentialités humaines et grandeur géographique, telles sont les caractéristiques d'un sud-est marocain qu'enferme la région « Dra-Tafilalet », composée des provinces d'Errachidia, Ouarzazate, Tinghir et Zagora.

Cette région, récemment créée, mais non encore officialisée et dont les instances administratives ne sont pas encore mises en place, est considérée comme étant la plus sous-développée des régions du Maroc et la plus injustement marginalisée. Initié par le conseil national des droits de l'hommes (CNDH), en collaboration avec la Fondation du grand Ouarzazate, ce colloque qui aura lieu à Ouarzazate, les 21 et 22 janvier 2012, sous la devise « les Oasis du Dra et Tafilalet, culture, histoire et développement, quelle stratégie régionale intégrée ? », s'inscrit dans le cadre du programme d'accompagnement de l'instance équité et réconciliation (IER 2), qui consiste à sauvegarder la mémoire collective de cette région dans l'objectif de créer et mettre sur pied un musée abritant le patrimoine, historique, immobilier et mobilier de la région Dra Tafilalet. Cette rencontre scientifique de grande envergure, sera également une occasion pour un panel, d'historiens, anthropologues, géographes, sociologues et ethnologues, ainsi qu'une panoplie d'acteurs associatifs issus de cette région, pour débattre et discuter d'une série de sujets fixés autour de la relecture et la réécriture de l'histoire des oasis, l'inventaire des richesses patrimoniales et culturelles des oasis, l'identification de pistes de préservation et revalorisation des cultures et patrimoines des oasis du sud-est, et enfin l'ébauche des grandes orientations pour la création d'un musée régional capable d'abriter toutes les richesses de cette région.

Les espoirs des acteurs locaux sur cette manifestation sont grandes, tellement les déboires du passé sont énormes.

Aziz Laafou

Revue de Presse Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

الدعوة إلى إشراك السجناء والرحل في التصويت

المجلس الوطني لحقوق الإنسان اقترح التصويت الإلكتروني أو بالمراسلة بديلا عن تصويت المهاجرين بالوكالة

أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمشاركة الرحل وبعض السجناء ونزلاء المستشفيات والمجنسين وتسهيل تسجيلهم باللوائح الانتخابية، دون أن يغفل المطالبة بضمان حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

وطالب المجلس، في تقرير عممه خلال لقاء للجنة الجهوية للمجلس بفاس مكناس، احتضنه قصر المؤتمرات بفاس عصر الأربعاء الماضي، بالتفكير في آليات بديلة للتصويت بالوكالة، لتسهيل مشاركة المغاربة المقيمين في الخارج، مقترحا التصويت الإلكتروني أو عن طريق المراسلة ، بديلا عن التصويت بالوكالة، وحجته تسجيل استخدام هذه الطريقة الجديدة للتصويت، في مرتين فقط في 847 مكتبا للتصويت.

ودعا المجلس إلى تعزيز مشاركة وتمثيلية النساء والشباب، طبقا لمقتضيات الدستور التي أرست مبدأ المناصفة وأهمية قضايا الشباب، مسجلا بارتياح ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات، كمؤشر للأهمية التي بات يوليها المواطنون لمسار الإصلاحات السياسية والمؤسساتية.

وقلل التقرير من أهمية الشوائب والاختلالات التي تم تسجيلها خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة، التي أكد أنها مرت في جو تتوفر فيه كل ضمانات الحرية والنزاهة والشفافية ، في حكم استند في إصداره لنتائج تحليل 1687 استمارة تم ملؤها من قبل ملاحظيه الذي غطوا الحملة الانتخابية.

وتحدث عن توزيع الملصقات والمنشورات في 1 بالمائة من الحالات، واستعمال أخبار زائفة وإشاعات كاذبة لتحويل أصوات الناخبين (2.5 بالمائة) والتجمعات أو صياح أو مظاهرات تهديدية (2 بالمائة) وتوزيع الهدايا والهبات وإدخال معدات الاتصال لمكاتب التصويت، والتعنيف في حق 1 بالمائة من أعضائها.

ولم ينكر سماح بعض أعضاء مكاتب التصويت،

الصباح
يومية مغربية شاملة

لناخبين بالتصويت بوثائق تعريف غير البطاقة الوطنية، وعدم تحققهم من هويات مرافقي الأشخاص في وضعية إعاقة، وإغفالهم وضع علامة على يد الناخبين باستعمال الحبر غير القابل للمحو في 275 حالة، وحرق أوراق التصويت الصحيحة بعد الفرز.

ونصب إدريس اليزمي رئيس المجلس، في اللقاء نفسه، أعضاء لجنته الجهوية بمكناس فاس التي يرأسها عبد المجيد لكني، بحضور أطباء وقضاة ومحامين وفعاليات مدنية، سلمهم إليها مسؤولية تلقي شكايات المواطنين بالجهة والتحقيق فيها وإثراء النقاش حول الديموقراطية وحقوق الإنسان.

حميد الأبيض (فاس)

لناخبين بالتصويت بوثائق تعريف غير البطاقة الوطنية، وعدم تحققهم من هويات مرافقي الأشخاص في وضعية إعاقة، وإغفالهم وضع علامة على يد الناخبين باستعمال الحبر غير القابل للمحو في 275 حالة، وحرق أوراق التصويت الصحيحة بعد الفرز.

ونصب إدريس اليزمي رئيس المجلس، في اللقاء نفسه، أعضاء لجنته الجهوية بمكناس فاس التي يرأسها عبد المجيد لكني، بحضور أطباء وقضاة ومحامين وفعاليات مدنية، سلمهم إليها مسؤولية تلقي شكايات المواطنين بالجهة والتحقيق فيها وإثراء النقاش حول الديموقراطية وحقوق الإنسان.

حميد الأبيض (فاس)

الصباح
يومية مغربية شاملة

"ديستي" تقلب أوراق المعتقلين السلفيين

بريك: نطالب بنكيران بالالتزام بوعوده وفتح تحقيق مع سلفي يستعد لتأسيس حزب

علمت "الصباح" أن مجموعات من معتقلي السلفية أخبروا داخل بعض السجون أن عناصر استخباراتية تقلب في ملفاتهم لانتقاء الأسماء التي يفرج عنها قريبا. وقالت مصادر مطلعة إن عناصر استخباراتية تعكف في الآونة الأخيرة على انتقاء ملفات بعض المعتقلين وتقلب المتعلق منها بالفترة التي قضوها داخل مختلف السجون، وحدود المراجعات التي قاموا بها، كما تدرس ملفات آخرين يعتبرون أنفسهم من المظلومين الذين تشبثوا على مدى سنوات من اعتقالهم بأن لا علاقة لهم بهذا الملف، وأن انتماءهم إلى ما سمي السلفية الجهادية تهمة باطلة الصقت بهم عنوة.

من جهته، قال عبد العالي بريك، عن تنسيقية الدفاع عن المعتقلين، في اتصال هاتفي أجرته معه "الصباح"، إن هناك جهات معينة تبحث في هذا الملف من جديد، وقد أخبرت المعتقلين أن منهم المظلومين والذين مورست ضدهم عدة خروقات، وهم الشريحة التي ستستفيد من الإفراج، مضيفا أن ملفات الأشخاص المتورطين في عمليات إرهابية والذين لهم علاقة بجرائم قتل لن يستفيدوا من أي مبادرة. وقال بريك إن التنسيقية دعت بنكيران بصفته رئيسا للحكومة الجديدة إلى فتح تحقيق في ملف 16 ماي والكشف عما خفي منه، خاصة أنه سبق أن تحدث عن هذا الملف وننتظر منه أن ينفذ وعوده بشأنه، كما سنطالب بفتح تحقيق في علاقة شخص قضى معنا فترة في السجن، وكانت له علاقة مباشرة مع الفرنسي روبير رينشارد، إلا أنه خرج من السجن ويستعد حاليا لتأسيس حزب جمع السلفيين تحت سقف واحد، إلا أننا نشك في أمره ونعلم أن له معلومات دقيقة عن ملف 16 ماي عليه أن يكشفها للرأي العام.

وكان عبد العالي بريك أعلن سابقا أنه سيعتصم أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان للمطالبة بفك رموز هذه الأحداث والكشف عن المستور فيها.

وشارك في مختلف الوقفات والمسيرات التي نظمتها حركة 20 فبراير معتقلون سابقون في ملف السلفية الجهادية منهم الذين أكملوا المدة المحكوم عليهم بها، ومنهم الذين استفادوا من العفو الملكي، كما كثفوا مشاركتهم في هذه المسيرات بعد إعلان جماعة العدل والإحسان خروجها من الحركة، حيث رفعوا شعارات تطالب بالإفراج عمن تبقى منهم وراء السجون، وحملوا أقفاصا ورموزا تشير إلى ما عاشوه داخل السجون.

ضحى زين الدين

Revue de Presse du Cons... droits

التجديد

أهالي معتقلي «السلفية» يستأنفون الاحتجاج

قررت عوائل معتقلي ما يعرف بـ«السلفية الجهادية» تنظيم وقفة وطنية اليوم الثلاثاء أمام مندوبية السجون وإعادة الإدماج، وسيرفع الشكل الاحتجاجي مباشرة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان لينتهي يوم الغضب الذي أعلنت عنه اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين بوقفة احتجاجية أمام وزارة العدل.

وتأتي هذه الوقفات في وقت يواصل عدد من المعتقلين على ذمة نفس الملف إضرابهم المفتوح عن الطعام بسجن تولال2 منذ الخميس 22 من الشهر الماضي، للمطالبة بتفعيل اتفاق 25 مارس 2011 القاضي بتمتيع السجناء بكافة حقوقهم إلى حين الإفراج عنهم عبر دفعات.

وفي تصريح لها، أكدت حسناء مساعد، منسقة اللجنة المشتركة للدفاع على المعتقلين الإسلاميين، وزوجة المعتقل ياسين بونجرة أن وضعية المعتقلين جد قاسية، حيث تتعامل الإدارة بكل قسوة مجردة إياهم من أبسط حقوقهم التي يكفلها القانون.

وأوضحت مساعد لـ«التجديد» أنها تلقت عدة شكايات من أمهات وزوجات مجموعة من المعتقلين تضمنت الحالة الصحية المزرية لبعضهم، ناهيك عن الإهانات التي يتلقاها المعتقلون بدون سبب، مشيرة إلى أنها وجدت زوجها في آخر زيارة له يوم الجمعة 23 دجنبر 2011 في وضعية سيئة، وحالة نفسية مضطربة.

وحسب تقارير عن اللجنة المشتركة للدفاع عن حقوق الإنسان، يعاني المعتقلون على ذمة قانون مكافحة الإرهاب من ضعف التطبيب، وسوء التغذية، بالإضافة إلى حرمانهم من الأغطية التي تأتي بها الأسر رغم برودة الجو، ناهيك عن المعاملة السيئة واللاإنسانية التي تتعامل بها الإدارة مع المعتقلين وذويهم خلال الزيارة التي لاتزال مشبكة.

سناء كريم

Revue de Presse de l'Homme

arrabita.ma

اليزمي يشرف على تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس-مكناس

أشرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، وسط الأسبوع المنصرم بفاس، على حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس- مكناس، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وستضطلع هذه اللجنة، وفق ما جاء في وكالة المغرب العربي للأنباء، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، وكتابة تقارير خاصة أو موسمية حول التدابير المتخذة من أجل معالجة القضايا والشكايات ذات الطابع الجهوي أو المحلي.

كما تسهر اللجنة، حسب الظهير 1.11.19 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على تنفيذ برامج ومشاريع المجلس في مجال تعزيز حقوق الإنسان، بتعاون مع الفاعلين المحليين.

وتساهم اللجنة، خلال مدة ولايتها البالغة أربع سنوات، أيضا، على تشجيع وتسهيل خلق مراصد جهوية لحقوق الإنسان، تعمل على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة.

وتتكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس- مكناس، التي يرأسها عبد المجيد مكني، الفاعل الجمعوي بالجهة، من ممثلين لمؤسسة الوسيط، وخمسة أعضاء من الهيئات المحلية الممثلة للمحامين والقضاة والأطباء والصحافة، فضلا عن فاعلين جمعويين محليين وجهويين يبلغ عددهم 24 عضوا.

وأكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، في كلمة بالمناسبة، أن إحداث هذه اللجنة "تمليه الرغبة في تكريس سياسة القرب وتعزيز البعد الجهوي في مجال حقوق الإنسان."

وبعد أن شدد على ضرورة قيام جميع الأطراف المعنية بحقوق الإنسان بمضاعفة الجهود، سجل اليزمي أن تنوع تشكيلة اللجنة الجهوية الجديدة لحقوق الإنسان سيتيح المجال لتتبع أفضل لوضعية حقوق الإنسان بالجهة بأسرها.
وبالإضافة إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس- مكناس، يتوفر المجلس على لجان جهوية بكل من الرباط-القنيطرة، مراكش، الدارالبيضاء-سطات، الرشيدية-ورززات، بني ملال-خريبكة، طنجة، وجدة-فكيك، طانطان-كلميم، أكادير، الحسيمة-الناظور، العيون-السمارة والداخلة، إضافة إلى أوسرد.

عبد الرحمن الأشعري

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

2011.. «سنة الارتقاء بدور المجتمع المدني في ظل ديمقراطية تشاركية

أتاحت الدينامية التي يعرفها المغرب في الوقت الراهن توسعا متواصلا لفضاءات المشاركة السياسية لهيئات المجتمع المدني، وذلك في توافق مع الرهانات الاستراتيجية المطروحة على المملكة، واستكمالا للبناء الديمقراطي للمجتمع المغربي.
وإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني، عموما، تشكل إحدى الحلقات الرئيسية والفعالة التي لا محيد عنها لإحداث التغيير في المجتمع، فإن تفعيل مشاركتها في صنع وتنفيذ القرار يساهم في ترسيخ دورها بشكل فعلي في عملية التحول الديمقراطي.
خطاب 9 مارس.. تكريس للديمقراطية التشاركية
انطلاقا من مبدإ الديمقراطية التشاركية التي تقوم على إشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن العام، أكد خطاب 9 مارس على ضرورة اعتماد منهجية الإصغاء والتشاور مع جميع الهيئات والفعاليات المؤهلة، والفاعلة على الخصوص في مجالات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وإصلاح القضاء وتخليق الحياة العامة والصحافة والشأن الديني والاقتصاد.
هي ذات المنهجية التي كرسها الدستور الجديد حين خول لهيئات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية، المساهمة في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا تفعيلها وتقييمها.
وتؤكد التحولات التي شهدتها الساحة الوطنية مؤخرا، ولاسيما التعديل الدستوري والانتخابات التشريعية المنحى التصاعدي لانخراط هذه الهيئات في السياسة العامة، اقتراحا وإعدادا وتفعيلا.
دسترة إشراك المجتمع المدني انسجام مع مفهوم الحكامة
في هذا الإطار، يعتبر الباحث في الحكامة وقضايا التنمية عبد الله القطيبي، أن المجتمع المدني أصبح، إلى جانب الدولة والقطاع الخاص، فاعلا أساسيا في تدبير الشأن العام بمختلف أبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، »فالحكامة كما نص عليها الدستور الجديد تفقد معناها إذا غاب عنها المجتمع المدني.«
ويمكن تقييم عمل المجتمع المدني في رأي القطيبي، الذي استقته وكالة المغرب العربي للأنباء، على مرحلتين، مرحلة ما قبل المصادقة على دستور فاتح يوليوز التي مارس خلالها نوعا من الرقابة وتوعية المواطنين، ثم مرحلة تنزيل الدستور عبر تتبع تنزيل نصوصه، دون إغفال ما نص عليه الدستور نفسه من إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.
فبعد المصادقة على الدستور الجديد، انتقل دور المجتمع المدني من الطابع الاستشاري، أي من مجرد تقديم المطالب والتعبير عن ردود الأفعال، ليصبح مؤسسة ضمن المؤسسات التي تضطلع بدور تقريري عبر تقديم اقتراحات مكتوبة وعرائض أو تظلمات، يقول الأستاذ القطيبي.
في ذات السياق، سجل منسق الفضاء الجمعوي سعيد الطبل، في تصريح للوكالة، أن الدور السياسي للمجتمع المدني، الذي يحدده تموقعه وتفاعله مع المحيط السياسي العام، عرف خلال هذه السنة تطورا على مستوى قوته الاقتراحية عبر إسهامه بشكل كبير في بلورة مشروع الدستور من خلال المذكرات التي قدمها للجنة الاستشارية لإعداد مشروع الدستور.
واعتبر الطبل أن هذا الدور سيرتكز مستقبلا على تفعيل المقتضيات الجديدة للدستور ومتابعة القوانين التنظيمية ومدى احترامها، بل سيمتد، بناء على نفس المقتضيات، إلى متابعة السياسات الحكومية وكل ما يرتبط بالشأن العام، لا سيما المجالات ذات الطابع الاجتماعي.
تجربة الملاحظة.. تجسيد للنضج السياسي وتكريس للثقة
امتدادا لهذا الانخراط، جاءت الانتخابات التشريعية ل25 نونبر لتكشف عن مستوى النضج السياسي الذي بلغته منظمات المجتمع المدني التي شاركت، إلى جانب ملاحظين دوليين، في عملية ملاحظة الانتخابات والتي تميزت خلال سنة 2011 بكونها مؤطرة قانونيا.
هذا التأطير القانوني، حسب الملاحظ عبد الكريم الحديئي عن منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، «جعل تجربة سنة 2011 إيجابية ومهمة حيث استطاعت أن تعيد للمواطن ثقته في مؤسسات الدولة، رغم ما شاب هذه التجربة من نقص على مستوى الإمكانيات المادية والبشرية، وكذا على مستوى التواصل.«
وجدير بالذكر أنه كانت لهيئات المجتمع المدني تجربة سابقة في مجال ملاحظة الانتخابات (2007-2009) لكن تجربة سنة 2011 مرت في سياق وطني جديد يتمثل في تبني دستور فاتح يوليوز الذي نص الفصل 11 منه صراحة على ملاحظة الانتخابات، بالإضافة إلى المصادقة على القانون رقم 30.11 الذي يعد أول نص يحدد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.
وحتى تكون في مستوى الدور المنوط بها، استفادت بعض المكونات المدنية من دورة تكوينية في هذا المجال نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتمكين المشاركين من تملك مبادئ وتقنيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات والاطلاع على التجارب الوطنية والدولية في المجال والإحاطة بالإطار التشريعي المنظم للانتخابات التشريعية.
ومن زاوية أخرى، لم يقتصر دور المجتمع المدني على المراقبة وتأطير المواطنين وتعبئتهم وتتبع العملية الانتخابية في شموليتها، بل ظهر دور جديد تبنته منظمات جديدة أصبح لها وزنها كوسيلة للضغط من خلال اعتماد منهج الاحتجاج والتظاهر، وهو الرأي الذي عبر عنه الباحث القطيبي، الذي يرى في هذا الظهور تعزيز لمبدإ التعددية في المغرب.
فدور المجتمع المدني المغربي، يبقى في رأيه، غير متجذر في الثقافة السياسية والاجتماعية المغربية حيث يرتبط عمله

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

بشكل أكبر بمنظومة الحقوق العالمية، موضحا أن «تقييمه للعمل الحكومي على سبيل المثال يستند إلى ما هو دولي في مجال الحقوق أي في ارتباط مع منظمات المجتمع المدني العالمي». ومن المؤكد، أن القادم من الأيام سيكشف لمتتبع الشأن العام الوطني ما إذا كانت هذه الدينامية التي عبرت عنها مختلف فعاليات المجتمع المدني حراك عابر، أم تفاعل مع ما يعتمل داخل المجتمع المغربي الذي تنتظره محطات ورهانات سيكون مطالبا برفعها تفعيلا لمقتضيات الدستور واستشرافا لغد أفضل .

سناء بنصري

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme